إزالة التشوهات القانونية.. فتحت الباب أمام الاستثمارات

الدكتور نادر رياض: حزمة التشريعات الاقتصادية الحالية تقود الاقتصاد المصرى إلى مرحلة التنامى الذاتى

المهندس هادى فهمى: القضاء على البيروقراطية أهم الإصلاحات التشريعية خلال الـ 25 عاماً الماضية

□ **تحقيق ـ محمد حماد:**

أكد رجال الأعمال أن فترة الـ 25 عاماً الماضية شهدت تطوراً ملموساً فى التشريعات التى تخدم الاستثمار بمصر.

وأوضح المستثمرون أن أهم الإنجازات التشريعية تتمثل فى تعديلات التعرفة الجمركية وتحرير سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الحرة، وإلغاء القرار 506 الذى كان يلزم المصدرين بتوريد نحو 75٪ من حصيلة صادراتهم الدولارية إلى البنوك.

وأشاد المستثمرون بمبادرات الحكومة مؤخراً نحو تخصيص وزارة خاصة بالاستثمار بمصر فضلاً عن التكامل الذى حدث نتيجة دمج قطاع التجارة الخارجية مع الصناعة ممثلاً فى وزارة التجارة الخارجية والصناعة وبما كان له بالغ الأثر فى تذليل وفتح آفاق تصديرية أمام الصناع نتيجة هذا التكامل.

طفرة

يقول الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى: لا يستطيع أى منصف أن يتجاهل ما تم إنجازه من حزمة القوانين والإجراءات التشريعية والتنفيذية ذات المردود الإيجابى على مسيرة إصلاح الاقتصاد الوطنى مما كان لذلك من أثر فى دفع الاقتصاد المصرى ليصبح ذاتى التنامى وهو الهدف الأسمى لسياسة الإصلاح الاقتصادى، ولعل أهم هذه الخطوات: إنشاء وزارة للاستثمار التى عظمت من مفهوم الاستثمار والتخفيف من أعباء القطاع العام الباهظة وهو الوجه الآخر للاتجاه التنموى الفعال، وتعديل قانون الجمارك بالقرار الجمهورى رقم 300 لسنة 2004 والذى بموجبه تم تخفيض 6000 بند جمركى تخفيضاً ملموساً، وعالج كثيراً من طول إجراءات التخليص على البضائع وما كان يكتنفها من صعوبات وتعقيدات كثير منها مفتعل ومبالغ فيه لصالح أفراد وشركات التخليص الجمركى، ومشروع قانون الضرائب الجديد، يأتى هذا القانون بعد جدل لأعوام ممتدة ليحسم أحد أعمدة برنامج الإصلاح الاقتصادى وهو ثورة فى الفكر الحكومى من شأنها ضبط إيقاع المجتمع الضريبى، فالإجراءات الجريئة المتمثلة فى تخفيض شرائح الضريبة على الدخل وعلى الأنشطة من شأنها توفير دعم كبير للصناعة والقطاع الإنتاجى حيث يشمل القانون خفض ضريبة الأرباح على النشاط التجارى والصناعى من 40٪ إلى 20٪ كحد أقصى، كما سيعفى الآلات والمعدات من ضريبة المبيعات فى حالة استيرادها بمعرفة المصانع لاستخداماتها الذاتية، أكثر من هذا فإن القانون المذكور يسمح برد ضرائب المبيعات السابق تحصيلها على تلك الآلات والمعدات.

كما يخفض الأعباء الضريبية على دخل الفرد ويمنح إعفاءً كاملاً لكل من الزوج والزوجة حتى 5 آلاف جنيه سنوياً.

هذا الأمر سيشجع الأنشطة العشوائية وغير المعلنة أن تسجل نفسها وتخضع لهذه الدوائر المخفضة إذ إن تكلفة إخفاء النشاط هى بالقطع أعلى كلفة من قيمة الضرائب المتدرجة من 10٪ إلى 20٪ كحد أقصى، كما أن القانون يغلظ العقوبة على المتهربين، وبذلك يتحقق الهدف بتعظيم قيمة الحصيلة الضريبية رغم تخفيض قيمة الشريحة وهو ما يثبت أن الفكر الحكومى المصرى قادر على الإتيان بالحديث والمؤثر.

ويضيف أن قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة رقم 2 لسنة 2005 سينظم الشارع الصناعى والتجارى من العديد من الممارسات الضارة التى كان أهمها الاتفاق على رفع الأسعار من جانب المتحكمين فى سلعها، وكذا افتعال ندرة فى بعض السلع على غير الواقع وأيضاً عمليات تقسيم الأسواق بين التجار المتحكمين فى بعض السلع.

كما أن تحسن سعر الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار وأمام العملات الأخرى حيث شهد سوق المال تحسناً كبيراً منذ يناير 2005 فى بادرة تبشر باستمرار التحسن الاقتصادى كان أهم عوامله زيادة المتاح من الدولار، تحسن مؤشرات السياحة، زيادة العملة المحصلة عن تصدير الغاز والبترول، زيادة الصادرات المصرية، زيادة تحويلات المصريين بالخارج، وزيادة حصيلة دخل قناة السويس بسبب التخفيض النسبى للرسوم.

فضلاً عن صدور قانون رقم 13 لسنة 2004 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 الذى أزال عن كاهل المستثمر الكثير من الإجراءات التى كانت لها تأثير طاردٍ للاستثمار فى مرحلة سابقة كما صدر مفهوم جديد تحت مسمى الشباك الواحد.

وإنشاء مناطق صناعية جديدة والتى ستؤدى إلى تقارب اقتصادى بين أوروبا ودول البحر المتوسط تطبيقاً لاتفاق برشلونة وهو الأمر الذى سيسمح بقبول منتجات المنطقة الأوروبية والبحر المتوسط بتخفيضات جمركية متبادلة لتصل إلى الصفر خلال 15 عاماً.

وإلغاء قرار مجلس الوزراء رقم 506 لسنة 2003 بتاريخ 13/12/2004 والذى كان يلزم المصدرين بتوريد حصيلة صادراتهم بالعملة الصعبة إلى البنوك المختلفة، وهو الأمر الذى تجلى أثره فى زيادة الحصيلة من العملة الصعبة المتاحة مما ألغى ظاهرة حجب الدولار عن التداول لفترة طويلة مربوطاً أمام العملات الحرة الأخرى خاصة الدولار مما أدى إلى تفاقم الأمور وزيادة العجز فى احتياطى البنك المركزى من الدولار لتغطية الفرق بين السعر الحقيقى والسعر الموجه.. وهذا بدوره أدى إلى ظهور بعض القيم خلاف حقيقتها.. لذلك كان قرار تحرير سعر الصرف من القرارات الجريئة والخطوات اللازمة لاستكمال الإصلاح الاقتصادى لأن التحرير يهدف إلى الإصلاح المالى والنقدى معاً وهى طرفاً أصيل فى منظومة الإصلاح الاقتصادى كما أن قرار تحرير الجنيه كان له بالغ الأثر فى دعم وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية نظراً لانخفاض التكاليف وبالتالى زيادة الوضع التنافسى لها.

ويرى حمادة القليوبى رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات النسجية أن أهم تشريع اقتصادى تم خلال فترة الـ 25 عاماً الماضية هو إنشاء المناطق الحرة المؤهلة المعروفة باسم «الكويز» فتلك المبادرة الحكيمة من القيادة السياسية فتحت أمام المنتجات المصرية المختلفة آفاقاً وفرصاً حقيقية فى الأسواق الخارجية فضلاً عن أن الهدف الأساسى من الكويز هو التشغيل الفعلى للعمالة لذلك أضحت الكويز حلا عمليا لمشكلة البطالة التى تواجه الحكومة المصرية والتى باتت سنوات عديدة تحاول جاهدة إيجاد أساليب غير تقليدية لمواجهة هذه المشكلة.

ويضيف أن «الكويز» فى مجملها تعد أحد أهم نجاحات الحكومة لأنها ستعكس آثاراً إيجابية على الاقتصاد القومى ممثلة فى المردود من العملات الحرة نتيجة عمليات التصدير المباشر لأسواق أمريكا.

ويضيف أحمد زهير عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية أن أهم قرار خلال المرحلة الماضية هو القرار الوزارى الخاص بصناعة الطباعة حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بعدم إنشاء مطابع حكومية جديدة أو التوسع فى مطابع القطاع العام إلا من خلال موافقته مبدئياً مشيراً إلى أن ذلك القرار أتاح للقطاع الخاص حرية المنافسة فضلاً عن أنه وضع ضوابط للاستثمار فى صناعة الطباعة بعد أن كانت تشهد عشوائية لا حصر لها.

ويقول محمد ياسر راشد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة مواد التشييد والبناء إن أهم القرارات السيادية فى مجال صناعة الاستثمار بمصر هو دمج قطاع التجارة الخارجية مع قطاع الصناعة ممثلاً فى وزارة التجارة الخارجية والصناعة فى حكومة الدكتور أحمد نظيف فيما كان لذلك القرار بالغ الأثر فى تذليل المعوقات التى تواجه الصناع فضلاً عن تحقيق دفعة قوية للصناعة والتصدير معاً لأن المسئول الأول عن هذا القطاع رجل صناعة يعى مفهوم الوقت ومدى التأثيرات السلبية وأثرها على التكلفة النهائية للمنتجات وبالتالى على التنافسية.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٥/٥/٢٦